مجلس المستشارين
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

الرباط في : 12/11/2021
رقم السؤال : 7

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول تسوية وضعية دكاترة قطاع التربية الوطنية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد
السيد الوزير المحترم،
يعتبر ملف دكاترة وزارة التربية الوطنية من أقدم الملفات التي عرفتها الوزارة ولم يعرف حلا شاملا منذ ما يزيد عن عشرين سنة، وبالضبط بعد صدور النظام الأساسي لهياة الأساتذة الباحثين بمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات تكوين الأطر بتاريخ 19فبراير1997رغم الاتفاقات التي أبرمت مع وزارتكم، من أهمها:

- مخرجات اللجنة الموضوعاتية للسنة الدراسية 2009 -2010 والتي تقضي بتسوية وضعية الدكاترة على ثلاث دفعات:2010-2011-2012، في إطار الحوار القطاعي مع النقابات التعليمية ومنها الجامعة الوطنية لموظفي التعليم؛
- مخرجات الحوار القطاعي برسم سنة 2019، والذي وافقت بموجبه الوزارة على تعديل النظام الأساسي الحالي بإحداث إطار أستاذ باحث مماثل ومطابق لهياة الأساتذة الباحثين بمؤسسات التعليم العالي، وهذا لم يتحقق لحدود اللحظة، علما أن العديد من مراكز التكوين التابعة للوزارة تعرف خصاصا كبيرا في أطر التكوين والتأطير.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لمعالجة هذا الملف، الذي قد لا يكلف ميزانية الدولة، لأنه يتعلق بتحويل المناصب ليس إلا، والغالبية من هذه الفئة توجد بالدرجات العليا، فقط يتطلب الأمر الاستثمار الأمثل لهذه الطاقات لتجويد المنظومة سواء في التأطير أو البحث التربوي والعلمي وحكامة القطاع؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

السطي خالد